

في بيان شامل للإنقاذ اللبنانية حول بيان المطارنة ومستجدات الساحة اللبنانية:

- ١- مجلس المطارنة فدا حكومة ظل من لون واحد ترى بعين واحدة . الطائف خشبة الفلاص لجميع اللبنانيين مقيمين ومهاجرين
- ٢- الحوار الشامل كليل بخل الإشكالات علينا أن ننف عن تعذيب الذات ولحس المبرد . على الناس أن لا ينفذوا ببيان الإثارة المطارني
- ٣- الردود الرسمية والإسلامية والوطنية اتسمت بالهدوء والموضوعية
- ٤- مطلوب من الوزير فرنجية أن يكشف عن المخابرات التي تقف وراء البيان
- ٥- الثوابت اللبنانية تحتضن استراتيجية العلاقة مع سوريا والعرب وتفرض التكامل سياسيا واقتصاديا
- ٦- معادلة الوجود السوري في لبنان تملكها الدولة بمؤسساتها الشرعية وبالتنسيق الكامل مع سوريا العربية
- ٧- ندعو رئيس الجمهورية لاحتضان مؤتمر روعي ووطني وافتتاح المجلس النيابي الجديد والمساعدة لتشكيل حكومة سياسية قادرة

اجتمع مجلس أمساء جمعية الإنقاذ اللبنانية برئاسة الدكتور محمد علي ضناوي وتداول في مستجدات الساحة اللبنانية وأصدر البيان التالي:

والاستقرار والازدهار والتعاون المتكافئ مع كل الأشقاء العرب .

6- إن على الجميع أن يعوا جيداً درساً واحداً لا تعدد فيه :

- لبنان عربي الهوية والانتماء . ولبنان وسوريا وسائر العرب شعب واحد وإن كانوا في دول -لنا عدو حاقده مأكراً احتل فلسطين والمقدسات والجولان وكان قد احتل لبنان وسيناء والقناة ويريد تدمير حضارتنا وقيمنا وعلينا أن نواجهه بشراسة ولكن بحضارة، وبغناد ولكن بوعي شامل .

- وأمامنا تحديات وتداعيات تفرض علينا أن نتوحد من أجل مغالبتها وإن لا ننتهي بتعذيب الذات ولحس المبرد . فهناك رنة لا يمكن للبنانيين إلا أن يتنفسوا بها هي رنة العروبة الحق ضمن العدالة والحرية والانفتاح والحفاظ على حقوق الإنسان وحضارة الأمة .

من هنا فإننا ندعو إلى التكامل السياسي والاقتصادي لا مع سوريا العربية فحسب بل مع العرب قاطبة لما فيه فائدة الأمة جمعاء .

7- يدعو المجلس فخامة رئيس الجمهورية لاحتضان مؤتمر روعي ووطني شامل وافتتاح المجلس النيابي الجديد بـ خطاب يؤكد فيه آفاق المصالح اللبنانية والعلاقات المميزة بين سوريا العربية وسائر الأشقاء العرب ويحدد سقف الحوار الوطني الداخلي ومختلف الشؤون الإقليمية والموقف من العدو الإسرائيلي فضلاً عن تأكيد الثوابت الدستورية والحرية والعدالة وإعادة الحياة إلى مختلف المؤسسات بعيداً عن مبررات الضغوط والاحتقان والترهيب ليكون ذلك مقدمة لحكومة سياسية فاعلة وقادرة على احتضان الثوابت وتنقيس الاحتقان واحترام القضاء وتجديد الاقتصاد والسيطرة على الحرمان في أسبابه وآفاته ونتائجه وإن تكون قادرة على استيعاب الشائين السياسي والاقتصادي بصورة خاصة .

فرنجية ، في مجلس الوزراء وقبله ، في رده على بيان الإثارة المطراني والذي كشف فيه وجود أيد خفية ومخابرات دولية وراء بعض مصدري البيان الإثارة بغية استدراج سيد بكركي إلى مواقف تترك الساحتين المسيحية واللبنانية .

ويطالب المجلس بوجود الكشف عن هذه الخلفيات لتوفير الرأي العام كي لا يضلل سحر البيان المطارني الناس الطيبين الذين قد ينفذون خاصة وأن البيان عالج شؤوناً اقتصادية وتداعياتها متظاهراً كأنه المدافع الوحيد عن لقمة الفقير والمحروم والتاجر والبقال والمزارع وسائر الحرفيين الصغار من مزاحمت شتى متناسياً أن العدو الإسرائيلي يحمل مسؤوليات كبرى في أسباب وظواهر الوضع الاقتصادي المريع والمريض وانهياراته وتداعياته وهو الموقف الذي أعلنه مشكوراً رئيس الجمهورية العماد اميل لحود ومجلس الوزراء معيدين الأمور إلى جادتها الصحيحة .

4- يهيب المجلس (بحكومة الظل الكنسية) أن تعي خطورة المرحلة وأن لا تلزم نفسها برؤية العين الواحدة وأن تعتبر بحق أن وثيقة الطائف هي خشبة الخلاص حتى للمسيحيين المبعدين والمقيمين والمهاجرين إذ أن على هؤلاء جميعاً أن يخرطوا في العمل الإصلاحي لا التخريبي وأن يقلعوا عن تلاوة معانقات الخطب السياسية المتشنجة التي ظهرت وتأكدت عبر مراحل الحرب اللبنانية البائسة والتي تحاول أن تطل برأسها من جديد ضمن إسقاطات الماضي الخطيرة .

5- يهيب المجلس بجميع اللبنانيين لأية فئة انتموا أن يدركوا جيداً أن العنف بين أبناء الوطن الواحد لا يحل مشكلة وأن عاقبته وخيمة ولا يصلح إلا مع العدو الإسرائيلي وإن لا يبدل بين المواطنين عن الحوار العاقل والشامل لحل كل الإشكالات ومعالجة كل التطلعات وترسيخية الوطن على شاطئ الأمن

1- توقف المجلس مطولاً عند بيان مجلس المطارنة برئاسة البطريرك صغير والذي يعتبر بيان (إثارة) صادر عن حكومة ظل من لون واحد استغاثت من فترة الوقت الضائع قبل تأليف حكومة جديدة مستغلة الحالة التي أعقبت مهرجاني الاشرافية وميفوق وما برز فيهما من شعارات ومطالب خطيرة .

ويعتبر المجلس أن ما تضمنه (بيان الإثارة) هذا من مواقف وخلفيات استدعت رداً إيجابياً وسريعاً من القمة الروحية الإسلامية في دار الفتوى ومن مجلس الوزراء ومن فخامة رئيس الجمهورية اتسمت جميعها بالهدوء والصراحة والترشيد وتوضيح الأمور التي تغافل عنها البيان البطريركي وقد أشارت الردود الرسمية والإسلامية والوطنية إلى أن هناك استنتاجات لا يجوز الإخلال بها وهي تتعلق بالمصالح العليا للبنان وسوريا وإن هذه الخطوط ملك الدولة اللبنانية وحدها بمؤسساتها التشريعية والتنفيذية خاصة في ظروف إقليمية بالغة التعقيد يلعب العدو الإسرائيلي خلالها أوراقه المختلفة لإيجاد فتى يمكن عبسها تمرير مؤامراته ضد القدس والجولان واستقرار وأمن لبنان .

2- إن المجلس إذ يثمن غالباً موقف سماحة مفتي الجمهورية بندائه المشترك والسعاجل مع المجلس الشرعي الشيعي الإسلامي يعتبر أن هذا الموقف يدل دلالة لافتة على إرادة إسلامية ووطنية لاستيعاب (بيان الإثارة) المطارني ولتجديد الدعوة إلى مسؤوليه لحوار عاقل وواع من أجل تجنب البلاد كل احتمالات العنف الداخلية البشعة والصراعات الأهلية التي تجاوزها اللبنانيون - أو هكذا يجب أن يكون - وأودعوا ذاكرة النسيان على حد تعبير الوزير سليمان فرنجية ومن أجل المشاركة الفاعلة في بناء دولة العدالة والحرية والازدهار على قواعد ميثاق الطائف .

3- توقف المجلس عند موقف الوزير سليمان

أبرز الردود ضد بيان المطارنة

نشر "النصار" أهم وأبرز البيانات الرسمية وبيان دار الفتوى - المجلس الشرعي الأعلى وبيان الوزير فرنجي وما نشر في جريدة "النور" السورية كردود على بيان مجلس المطارنة حول الوجود السوري في لبنان والانتخابات والاوضاع الاقتصادية المختلفة وذلك باعتبار هذه الردود تمثل الزاوية المقبولة والموضوعية في تنفيذ بيان المطارنة

بيان القمة الإسلامية في دار الفتوى

إذا عاين عام القمة الروحية الإسلامية محمد السامك في أعقاب اللقاء الإسلامي الثاني عقد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد رشيد قباني ونائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى المفتي الجعفري الممتاز الشيخ عبد الأمير قبلان اجتماعاً بعد ظهر اليوم (الأربعاء ٢٠٠٩/٩/٢٠) في دار الفتوى جرى خلاله تدارس البيان الذي صدر عن مجلس المطارنة الموارنة وبعد التشاور مع رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين الموجود في باريس تم الاتفاق على ما يأتي:

أولاً: أننا نحفظ لأعضاء مجلس المطارنة ولغبطة البطريرك صفيير بصفحة خاصة بكل تقدير واحترام ومحبة، وإطلاقاً من مشاعرنا هذه نجد أن من موجبات العيش المشترك والمواطنة الصادقة والصراحة التي نجفنا أن نعرب عن دهشتنا لمضمون البيان الذي صدر اليوم (امس) ولما تضمنه من قضايا ولنا أمل كبير في أن يتمكن من العمل معاً نحن وأعضاء المجلس الكريم لتجاوز أي انعكاسات يمكن أن تترك أي أثر سلبي على وشائج الأخوة الوطنية التي تجمع اللبنانيين من مختلف الطوائف ذلك أن كل كلام مثير للمشاعر لا نجد له في الوقت الحاضر ولا في أي وقت آخر أي مبرر يخدم المصلحة الوطنية العليا التي نحرص عليها جميعاً

ثانياً: انطلاقاً من روح الاحترام والمحبة نود أن نشير إلى ما يلي:

أ- لا يجوز لنا أبداً أن ننسى أن سوريا الشقيقة قدمت تضحيات غالية جداً من أجل المحافظة على وحدة لبنان ومن أجل صيانة أمنه واستقراره... ولقد ساهمت سوريا وما تزال في استقرار لبنان كما لعبت دوراً حاسماً في دعم المقاومة منذ الاحتلال وحتى التحرير.

ب- أن الوجود السوري في لبنان كما وصفه فخامة رئيس الجمهورية العماد أميل لحود هو وجود شرعي وموقت وإن أي موقف لبناني من هذا الوجود تقرره السلطات الرسمية اللبنانية بما يخدم المصالح اللبنانية العليا وفي إطار

ثالثاً: أننا نذكر خطورة الأزمة الاقتصادية الخائفة التي يمر بها لبنان ولكننا نذكر أيضاً أن أسباب هذه الأزمة تعود إلى مخلفات الحرب الفتنة التي عصفت بنا وبأقتصادنا على مدى عقدين من الزمن... وأن أي كلام يوحى بالقاء مسؤولية الأزمة على وجود العمال السوريين أمر يجافي الحقيقة ويثير مشاعر سلبية لا تخدم لبنان ولا تخدم علاقته الأخوية بسوريا خاصة وأن هذا الكلام يأتي في الوقت الذي بدأت فيه سوريا بقيادة الرئيس بشار الأسد مباداة الانفتاح الاقتصادي الأمر الذي يخدم مصلحة سوريا كما يخدم مصلحة لبنان.

رابعاً: أن لبنان يحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى وحدة لبنانية مسلمين ومسيحيين كما يحتاج إلى تكاتف جهودهم إلى وحدة موقفهم حفاظاً على وحدة لبنان وسلامته وما يصون سيادته ولقد رأينا ماذا حل بلبنان وأهله عندما قادت الفتنة إلى التخلي عن شرعية الدولة وإلى تعطيل دورها ومسؤولياتها، فالدولة هي حاضنة اللبنانيين جميعاً وهي الضمانة الوحيدة لكرامتهم وسيادتهم ومصالحهم

الرئيس لحود: الوجود السوري شرعي وموقت وليس من الحق التحامل عليه.

اعتبر رئيس الجمهورية في بيان صدر عنه بعد ظهر الخميس ٢٠٠٩/٩/٢١ أن المواقف الأخيرة لا تعبر عن مناخ الحوار الوطني الحقيقي وانها تطرقت إلى الواقع اللبناني من زوايا ضيقة ومنقوصة تقتصر على الصفاء والموضوعية وتشجع على المزيد وتفعيل الغرائز الطائفية والمذهبية بما لا يخدم المصالح الوطنية العليا.

وأضاف الرئيس لحود «بانه سبق له وأوضح بأن الوجود السوري في لبنان هو شرعي وموقت وأن توقفت البحث فيه ينطلق من مصالحنا الاستراتيجية دون غيرنا في حين أن العدو الاسرائيلي لا يزال يرفض السلام العادل والشامل ويسعى للتوطين الفلسطيني في لبنان».

وعلى هؤلاء إلى أي فئة انتموا، تابع رئيس الجمهورية، أن يعلموا أن هذه الدولة لم تخطئ أبداً بحسبهم، بل هم اخطأوا بحق وطنهم وانفسهم، وعليهم وقيل أي شيء آخر أن يباعدوا إلى طلب الصفح والغفران، ولو متأخراً وأن يعترفوا بذنوبهم تجاه مواطنيهم بدلاً من تحريضهم مجدداً على لغة الغرائز للهروب من استخلاص العبر من الماضي فالأوطان لا تبني إلا بالصراحة والحوار والانفتاح، أما تشويه الحقائق فمثله كدخان قد يعمي العين مؤقتاً لكنه بالتأكيد لا يعمي البصائر».

وأعتبر رئيس الجمهورية «أنه ليس من لغة العقل والمنطق والحق أن يتم التحامل على سوريا بينما يتم التعامي عن جرائم اسرائيل بحق لبنان والتي كبدته آلاف الضحايا وتدمير بيروت والجيوب والبنى التحتية عدة مرات بالإضافة إلى تخويف الاستثمارات الأجنبية وتهريبها من لبنان وتخريب المواسم السياحية بما يقدر بمليارات الدولارات».

وختم رئيس الجمهورية محذراً من أن يكون التلاعب بالأمن عبر لغة الشارع وسيلة للتعبير مؤكداً بأن اللغة الوحيدة لتخصيل الحقوق إذا وجدت تكون باعتماد المسالك القانونية والمؤسساتية في الدولة دون سواها.

وأضاف: «كما أنه ليس من لغة العقل والحق أن يرمي اللبنانيون بمسؤولية حربهم على الآخرين في كل مرة في الوقت الذي كانت معظم أدوات تلك الحرب منهم وفيهم وحتى ولو وجدت لتلك الحرب أهدافها الخارجية في

الثورة السورية: العلاقات السورية اللبنانية من صنع التاريخ والشعب.

انتقدت صحيفة "الثورة" السورية في مقال افتتاحي الأصوات اللبنانية التي تطالب بإعادة النظر في الوجود السوري في لبنان وشددت على أن «هذه العلاقات (السورية اللبنانية) استراتجية نوعية ومتميزة عبر التاريخ ولا تخضع لأهواء وأمزجة شخصية أو فتوى لأنها من صنع التاريخ والشعب».

وأضافت «من واجب كل غيور على لبنان وعلاقته الأخوية مع سوريا أن يتصدى لكل دعوة مشبوهة تحاول النيل من هذه العلاقات والتشكيك بأهمية الدور القومي الذي اضطلعت سوريا به لنجدة لبنان وانتقاده من أشرس حرب أهلية وتأمير صهيوني حاقق تعرض له».

وكشفت "الثورة" أنه لو لا هذه العلاقات «لكان لبنان تحول إلى جملة كانتونات ودويلات يأكلها التنازع والصراعات على النحو الذي كانت تخطط له اسرائيل وفشلت في تحقيقه».

وأشارت إلى: «تجاهل البعض في لبنان هذه الحقيقة ومحاولتهم الخلط بين الأدوار

وتعطل دورها ومسؤولياتها، فالدولة هي حاضنة اللبنانيين جميعاً وهي الضمانة الوحيدة لكرامتهم وسيادتهم ومصالحهم

الوزير فرنجي: مخاطر وراء البيان..

عند تعذر عملية السلام وحيث تبرز الحاجة إلى ورقة ضغط على لبنان يرى فيها الخارج خدمة لاسرائيل أو أربابا لسوريا، كما لا يسعنا إلا أن نذكر ولو بمرارة بالمعاناة التي عاشها المسيحيون في ظل سيادة المتباكي على حالهم اليوم، حيث لم يبق مكان آمن حتى لسيد بكركي في مقامها المقدس أمام هذه التحركات والتخطيات اللامسؤولة نقول أننا خضنا حرباً كلفتنا دماء زكية ذوداً عن وحدة لبنان وعروبة لبنان، والعيش المشترك في وطن نهائي سيدن حر مستقبل هو رسالة تعايش ونحن على استعداد للمزيد من التضحية مهما غلا الثمن.

صرح مصدر مقرب من الوزير فرنجي أن الكلام الذي تردد في الأونة الأخيرة ويعتبره اللبنانيون عودة إلى الوراء وإلى الأجواء البغيضة التي أودعناها زوايا النسيان في الذاكرة والكلام الذي أطلق واكبته بيانات مبتكرة زادت أن الوضع قد بلغ حداً من التآزم يفرض على أصحابها واجب الجهر بالحقيقة دون مواربة أو تحفظ في كلام التبنّي ترجمة للتجسّرات وكله يصب في خاتمة تسهيل الانفعال بهدف العودة بالبلاد إلى مناخات التشكيك والتبعية والتفتت

كما أن الشأن السياسي الخارجي وبخاصة العلاقة المميزة مع سوريا وموضوع تواجد قواتها في لبنان هو شأن تتعاطاه الدولة اللبنانية فقط وخاصة مجلس النواب الذي هو معبر عن إرادة الشعب، نأمل أن تقف الأمور عند هذا الحد وليس من مصلحة لأحد في أبعد من ذلك.

تابع المصدر في هذا السياق لا يسعنا ومن منطلق الحرص على مقام مرجعية بطريرك انطاكية وسائر المشرق إلا أن نلفت نظر أبناء البطريرك إلى محاولات زج المقام السامي من تفاصيل يجر التعاطي معها الوطن إلى مهالك. وذلك من قبل بعض المستفيدين من مدنيين واكثريين تحركهم مخاطر خارجية، ودليلنا على ذلك أن أثره هذه المهارات والتعيرات تأتي

إحالة عون مجدداً على القضاء

قرر النائب العام التمييزي، القاضي عدنان عضوم إحالة ملف ادعاء النائب العام التمييزي القاضي العدلي السابق القاضي منيف عويدات على العماد ميشال عون بجرائمه اغتصاب السلطة والاستيلاء على الأموال العامة إلى المحقق العدلي القاضي جورج غطوس ويتضمن ملف الادعاء بوجه العماد عون بالإتهام بجرائمه اختلاس الأموال العامة والمس بأمن الدولة الداخلي ومؤسساتها والانقلاب على السلطة السياسية والعسكرية واغتصابها وسرقة أموال الدولة إضافة إلى اتهامات عدة ساقطها وزارة الدفاع ضده كونه كان ضابطاً في الجيش اللبناني.

تصدر عن جمعية الإنقاذ اللبنانية - طرابلس - لبنان هاتف ٠٦/٤٤٢٥٠٧